



الزراعة والري في لواء الديوانية 1922-1932 في ضوء الصحافة العراقية

ولاء عبد الكريم مطلوب

أ.د. سامي ناظم حسين المنصوري

جامعة القادسية/ كلية التربية/ قسم التاريخ

wlabdalkrymmtlwbalshmry@gmail.com

الملخص

كان للصحافة أهمية خاصة في دورها المميز في تاريخ العراق الذي شهد العديد من التحولات الهامة التي ساهمت في تكوين الاتجاهات الفكرية للشعب فضلاً عن أهميتها للباحث لأنها معاصرة للحدث زماناً ومكاناً، أشارت الصحف العراقية خلال تلك المدة الى اهمية الزراعة في اللواء إذ تميز لواء الديوانية بكونه من المناطق الزراعية ومثلت الزراعة عماد اقتصاده، كان لموقع اللواء الجغرافي وطبيعة تربيته الاثر الواضح في تعدد محاصيل الشتوي مثل الحنطة والشعير إذ كان يزرع في اللواء محاصيل الشتوي مثل الحنطة والشعير ويعتبران من محاصيل الدرجة الاولى اما المحاصيل الصيفية فقد احتلت زراعة الرز مرتبة متقدمة بين الوية الفرات الاوسط، فضلاً عن زراعة محاصيل اخرى كالفواكه والخضروات والتمور تعرضت الزراعة خلال تلك المدة الى العديد من المشاكل كالأفات الزراعية والفيضانات التي دمرت مساحات واسعة من مزارع اللواء وبالرغم من الطرق الكثيرة المتبعة من قبل الحكومة للقضاء على هذه المشاكل الا انه بقيت اشارة واضحة، اما الري في اللواء فكان هو الاساس الذي يركز عليه الاقتصاد الزراعي هناك، لذا أهتمت الحكومة العراقية بالري وخصصت الاموال اللازمة لمشاريع الري وانشأت العديد من السدود والنواظم برفع مناسيب المياه.

كلمات مفتاحية: الزراعة، الري، لواء الديوانية، الصحافة العراقية.

Agriculture and Irrigation in Al-Diwaniyah District 1922-1932 In Light of the Iraqi Press

Walaa Abdul Karim Matloub

Prof. Dr. Sami Nazim Hussein Al-Mansouri

University of Al-Qadisiyah / College of Education / Department of History

wlabdalkrymmtlwbalshmry@gmail.com

Abstract

The press had a special importance in its distinguished role in the history of Iraq, which witnessed many important transformations that contributed to the formation of the intellectual trends of the people, in addition to its importance to the researcher because it was contemporary to the event in time and place. During that period, Iraqi newspapers indicated the importance of agriculture in the brigade, as the Diwaniyah Brigade was distinguished by being one of the agricultural areas, and agriculture represented the mainstay of its economy. The geographical location of the brigade and the nature of its decoration had a clear impact on the diversity of winter crops such as wheat and barley, as winter crops such as wheat and barley were grown in the brigade, and they are considered first-class crops. As for summer crops, rice cultivation occupied an advanced position among the brigades of the Middle Euphrates, in addition to the cultivation of other crops such as fruits, vegetables and dates. Agriculture during that period was exposed to many problems such as agricultural pests and floods that destroyed large areas of the brigade's farms. Despite the many methods



followed by the government to eliminate these problems, it remained a clear indication. As for irrigation in the brigade, it was the basis on which the agricultural economy there was based, so the Iraqi government paid attention to irrigation and allocated the necessary funds for irrigation projects and established many Dams and regulators to raise water levels.

Keywords: Agriculture, irrigation, Diwaniyah District, Iraqi press.

المحور الأول: الزراعة

أ- المحاصيل الزراعية

يُعد العراق بلداً زراعياً والزراعة كانت المهنة الرئيسة التي يمارسها أغلب سكانه، إذ تتفوق الزراعة على غيرها من الشؤون الاقتصادية وبما أن الزراعة هي مصدر النشاط الرئيسي للمجتمع الريفي وأن هناك أنشطة لكن بنسبة محدودة جداً لذا اضطر سكان الريف زراعة محاصيل متنوعة في أوقات مختلفة تناسب مع المناخ وتوافر المياه⁽¹⁾.

احتل النشاط الزراعي في لواء الديوانية أهمية كبيرة بوصفها مصدراً مهماً من مصادر رخائه إذ يعتمد (80%) من مجموع سكان اللواء في معيشتهم عليها لاسيما أن قطاعي الصناعة والتجارة يعتمدان على المنتجات الزراعية والحيوانية⁽²⁾.

ساعد موقع اللواء الجغرافي ومناخه وطبيعته أرضه على تعدد محاصيله الزراعية التي يزرعها فالزراعة في اللواء تتركز في منطقتين المنطقة المطرية ومنطقة الري يوجد في اللواء أنواع متعددة من المحاصيل الزراعية تتنوع ما بين الماصيل الصيفية والشتوية وهي على النحو الآتي⁽³⁾.

المحاصيل الشتوية:

من أهم المحاصيل الشتوية هما الحنطة والشعير إذ يعد لواء الديوانية في مقدمة ألوية الفرات الأوسط في انتاج هذان المحصولان سواء من حيث الإنتاج أو كمية المساحة المزروعة تم يأتي بعده لواء الحلة ثم لواء كربلاء، لاسيما أن محصول الحنطة يحتاج الى منطقة انبات جيدة التصريف ونسبة ملوحة قليلة وهذه الميزة لا تتوفر إلا في المنطقة المطرية أما في منطقة السهل الرسوبي فإنه نسبة الملوحة تزداد في التربة لذلك تعتمد الزراعة على الري وبالتالي تزداد تكاليف الإنتاج لذلك يزرع محصول الشعير هناك لتحمله الملوحة والعطش⁽⁴⁾.

احتل لواء الديوانية مرتبة متقدمة بين ألوية الفرات الأوسط في زراعة محصول الحنطة والشعير سواء من حيث المساحة المزروعة أو كمية الانتاج إذ بلغت نسبة المساحة المزروعة بمحصول الحنطة (29%) تم يأتي بعده لواء كربلاء بالمرتبة الثانية بنسبة (6%) ثم لواء الحلة بالمرتبة الثالثة بنسبة (5,7%) أما بالنسبة لمحصول الشعير فقد احتل اللواء المرتبة الأولى أيضاً بنسبة المساحة المزروعة إذ بلغت (71,4%)⁽⁵⁾.

يتم زراعة هذان المحصولان في الكثير من مناطق اللواء إذ يتم زراعتهم في قضائي الشامية وابي صخير إذ بلغت المساحة المخمئة لزراعة محصول الحنطة عام 1925 في قضاء الشامية ما يقارب (4,120) مشاركة⁽⁶⁾. أما محصول الشعير بلغت (4,635) مشاركة أما في قضاء أبو صخير بلغت المساحة المخمة لمحصول الشعير (1,140) مشاركة أما مساحة الحنطة (14,00) مشاركة⁽⁷⁾.

يتم زراعة هذان المحصولان في قضاء عفك أيضاً إذ بلغت المساحة المخمئة لزراعة المحصولان عام 1925 في القضاء أكثر من (15,000) مشاركة، وفي قضاء السماوة أيضاً يتم زراعة هذان المحصولان وبنسب مختلفة⁽⁸⁾.

ذكرت جريدة المفيد عن ارتفاع أسعار الحبوب الشتوية في لواء الديوانية عام 1925 إذ بلغ سعر وزنة الحنطة التي هي عبارة عن (120) كيلو (35) روبية أما وزنة الشعير فقد بلغ سعر وزنها (9) روبيات بالرغم من ذلك الارتفاع في الأسعار الا أنه ازداد إقبال التجار على شرائه بكميات كبيرة⁽⁹⁾.

المحاصيل الصيفية:



أما بالنسبة للمحاصيل الصيفية احتل اللواء مرتبة متقدمة بين ألوية الفرات الأوسط في زراعة محصول الرز سواء من حيث وفرة الإنتاج أو من حيث المساحة المزروعة تتم زراعته في الأراضي الواسعة التي تغمرها المياه فتترك عليها طبقة من الغرين تساعد على نمو الرز، يتم زراعة أنواع مختلفة من الرز في اللواء منها العنبر، الحويزاوي، والنعيمة⁽¹⁰⁾.

تركزت زراعة محصول الرز في أقضية الشامية وأبو صخير، وفي قضاء عفك، وناحية الرميثة ضمن لواء السماوة⁽¹¹⁾.

فساعدت خصوبة التربة ووفرة المياه وملائمة المناخ على إنتاج محصول الرز في قضاء الشامية بكميات كبيرة فضلاً عن زراعة محاصيل أخرى منها الماش والدخن ولكن بمساحات أقل من مساحة زراعة الرز تزرع في القضاء أشجار النخيل على ضفاف الأنهار الفرعية والرئيسية وفي القضاء تنتج أنواع متعددة من التمور منها الخستاي والبرحي، كذلك ينتشر في القضاء زراعة الخضروات ولكن بمساحات محدودة مثل (البطيخ – الرقي – الباميا – الخيار – الطماطة – والباذنجان) إذ تتم زراعتها في المناطق المرتفعة⁽¹²⁾.

احتل قضاء السماوة المرتبة الثانية بعد قضاء الشامية من حيث وفرة المحاصيل الصيفية والاعتماد عليها أكثر من بقية المحاصيل الأخرى إذ كان يزرع في القضاء محصول (الدخن – السمسم – والماش – وسائر المحاصيل الصيفية الأخرى)⁽¹³⁾.

أما في قضاء أبي صخير فقد تميزت أراضيها بالخصوبة الشديدة لاسيما زراعة الشلب في ناحية الفيصلية فضلاً عن زراعة أشجار النخيل الكثيفة والتي كانت يتم سقيها سحياً من مياه مزارع الشلب، وفي ناحية الجعارة كانت تزرع أشجار النخيل لرطوبتها وكذلك يتم زراعة أنواع الخضروات فيها، وتتميز كذلك ناحية التاجية بزراعة أنواع متعددة من الفواكه منها (البرتقال – النومي بنوعيه الحامض والحلو – والرمال – والعنبر) فضلاً عن زراعة الشلب بأنواعه وأشجار النخيل والحنطة والشعير واللوبياء⁽¹⁴⁾.

ذكرت جريدة المفيد أنه في أيلول 1924 انخفضت مستويات الإنتاج في قضاء أبو صخير بسبب نقص المياه فالمزارعون هناك يشكون من قلة استحقاقهم من المياه بسبب الرشن الذي كان مقرر عليهم من قبل وزارة الري إلا أن هذا لا يفي بالغرض المطلوب لأن زراعة الرز تحتاج كميات كبيرة من المياه ففي ناحية المشخاب في قضاء أبي صخير تسببت قلة المياه في تلف نصف محصول الرز وتدمير الأراضي الزراعية وازدياد الفاقة وتضاعفت الديون عليهم⁽¹⁵⁾.

أما بالنسبة لزراعة محصول القطن في لواء الديوانية فتتمت الزراعة وفق المقترح المقدم من مجلس الوزراء للمتصرفين وذلك بإعطاء امتيازات لزراع القطن تقوم على أساس إعطاء الخيار لهم أما بدفع أو بطريقة حصة من المحصول أو بطريقة المساحة⁽¹⁶⁾.

إذ ذكرت جريدة المفيد عن نجاح زراعة القطن في لواء الديوانية عام 1924 في أراضي محمد البدر من عشيرة ألبو ناشي في قضاء عفك إذ شجعت المزارعين هناك على الاقتداء به إذ أخذ المزارعون يتهافتون على طلب البذور ليتم الزراعة في العام المقبل⁽¹⁷⁾.

بذلت وزارة الري والزراعة جهوداً كبيرة لتشويق المزارعين على توسيع الزراعة ووقايتها من الآفات الزراعية الفتاكة وتحسين طرق انماؤها وذلك عن طريق تأسيس مزارع اختيارية وجلب كميات كبيرة من الحبوب الجيدة وإصلاح الأراضي الزراعية وجعلها صالحة للزراعة وتشجيعها على استعمال المكنات الزراعية الضخمة التي تتراوح قوتها بين (20) إلى (24) حصاناً.

أو (30) — (34) حصاناً، كذلك اهتمت الحكومة برفع مستوى الإنتاج الزراعي وذلك عن طريق التخلص من أساليب الحرث القديمة والبدائية واستعمال أساليب جديدة أكثر فائدة⁽¹⁸⁾.

لم تترك العمليات الزراعية من دون إصدار قوانين تنظم كيفية الزراعة لأنواع من المحاصيل أشارت جريدة العراق إلى إصدار قانون رقم (23) لعام (1932) لزراعة الرز في العراق تم تطبيق هذا القانون في الألوية التي يتم فيها زراعة الرز في العراق في الألوية التي يتم فيها زراعة الرز وهي (بغداد، الحلة، ديالى، كربلاء، وقضائي الديوانية وعفك في لواء الديوانية) بموجب هذا النظام تم تحديد المساحات المخصصة لهذه الزراعة ففي لواء الحلة لا تتجاوز (10,000) مساحة وفي لواء ديالى (6,686) مساحة أما في لواء الديوانية وعفك لا تتجاوز (6,000) مساحة في الأراضي المسقاة من ذنائب شط الحلة⁽¹⁹⁾.



أما الأراضي المسقاة من ذنائب⁽²⁰⁾. شط الهندية تركت بدون تحديد، لذا صدرت تعليمات بشأن زراعة الرز وهي كالآتي:

- 1- لا يمس القانون بأي حال من الأحوال الصلاحيات المخولة لموظفي دائرة الري والسداد المرقم (52) لعام (1932).
- 2- يمنع أي شخص تجاوز هذه الإجازة وفقاً لأحكام القانون رقم (23) لعام (1932).
- 3- يعاقب المخالف بمقتضى الفقرتين (1 و 2) من المادة الخامسة التي نصت كالآتي:
1- يُعاقب كل شخص مخالف لأحكام هذا القانون بغرامة قدرها (20) روبية عن كل مشاركة من الأرض تزرع بالرز زيادة عن التحديد عندما يكون الرز في منطقة محدودة زراعة الرز فيها.
2- عند الحكم بالمخالفة لأحكام هذا القانون يجب التوقف تماماً عن إنماء الزراعة التي عوقب من أجلها وإذ بوشر بإنائها كلا أو قسما بالرغم من ذلك فتعتبر المباشرة مخالفة جديدة⁽²¹⁾.

ب- الجمعية الزراعية:

تأسست الجمعية الزراعية في بغداد عام 1927 وسُميت بالجمعية الزراعية الملكية، كانت تحت إشراف الملك فيصل الأول (1922-1933) كان الغرض الأساسي من تأسيسها هو رفع مستوى البلاد الاقتصادي إذ كانت تفتقر إلى هذا الأمر، كما عقدت هذه الجمعية عدة اجتماعات لبحث قضية افتقار العراق إلى محلج وطني لحلج وكبس التي لاقت تشجيع في الأسواق العالمية فتم وضع من خلال هذه الجمعية فكرة تسجل محلج و صارت الشركة مساهمة في 7 آب 1927 تحت عنوان (شركة تجارة وحلج الأقطان العراقية المحدودة)⁽²²⁾.

أما في لواء الديوانية فقد وصل إلى اللواء (14) نسخة من النظام الأساسي للجمعية الزراعية حسب ما ذكرت جريدة النهضة العراقية ليتم توزيعها على المزارعين ممن يريدون أن ينتسبوا إلى هذه الجمعية لذا طلب (17) مزارعاً من كبار مزارعي الديوانية الانتساب إلى هذه الجمعية والأعداد في تزايد مستمر⁽²³⁾. لذا تقدم كبار مزارعي لواء الديوانية طلباً للانتماء إلى هذه الجمعية يرغبون في تأسيس فرع لها في لوائهم، وافق المجلس الإداري للجمعية على تأسيس فرع للجمعية الزراعية في لواء الديوانية عام 1929 نظراً لأهمية اللواء من الناحية الزراعية فهو أهم لواء زراعي في العراق⁽²⁴⁾.

بعد صدور قرار الهيئة الإدارية العامة للجمعية الزراعية الملكية في بغداد الذي يقضي الموافقة على تأسيس فرع للجمعية في لواء الديوانية اجتمع المنتسبون للجمعية في اللواء وانتخبوا من بينهم اللجنة الإدارية التي اجتمعت بدورها وانتخبت من بين أعضائها أميناً للسر وأميناً للصندوق فأصبحت اللجنة الإدارية مؤلفة من الذات الآتية أسماؤهم:

- 1- حسين أفندي مرزة – أميناً للسر
- 2- خضوري ساسون موسى – أميناً للصندوق
- 3- سلمان الجبار – عضواً
- 4- حمادي شنين – عضواً
- 5- محمد علي الجاسم – عضواً⁽²⁵⁾.

المحور الثاني: الكوارث الطبيعية

أ- الآفات الزراعية وطرق مكافحتها.

يعد الجراد من الآفات الزراعية الأشد فتكاً على العراق وهو على نوعين: المراكشي والنجدي، فالجراد المراكشي يظهر كل سنة في شمال العراق أما النوع الثاني فهو يتدفق نم الصحراء العربية ويغزو العراق من سنة إلى أخرى، سعة انتشار الجراد مقترنة بحالة الطقس ففي السنوات التي يكثر فيها سقوط الأمطار يقتصر وجوده على الصحراء أما عكس ذلك فتكون الموجات فتاكاً على المحاصيل الزراعية⁽²⁶⁾.

صدر في عام 1927 قانون رقم (56) لسنة 1927 لمكافحة الجراد وبعد مدة تم إلغاء هذا القانون ليحل محله قانون رقم (16) لسنة 1931 لمكافحة الجراد نص هذا القانون على مكافحة الجراد والأدوات



الزراعية الموجودة في المنطقة الموبوءة ومن ضمنها مختلف أنواع ووسائل النقل، وعلى الموظفين أن يراقبوا هذه الأعمال بأنفسهم أو بواسطة الموظفين الفنيين⁽²⁷⁾.

تطرت جريدة النهضة العراقية عن هجوم أسراب كبيرة من الجراد على مزارع السماوة وألحقت ضرراً كبيراً بها إذ يمتاز هذا الجراد باختلافه عن الجراد في السنين السابقة الذي كان يأتي زاحفاً من الشمال أما هذا النوع يأتي طائراً يتلف ما ينزل عليه من المزارع⁽²⁸⁾.

وفي 11 آذار 1928 هجم سرب كبير من الجراد على لواء الديوانية استمر ثلاثة أرباع الساعة متجهاً نحو الجنوب الشرقي وفي تقرير رسمي من ناحية الحمزة أضر الجراد هذه السنة ضرراً كبيراً بمزارع م حسن الباجي ومشكور. وفي قضاء السماوة هجمت اسراب كبيرة على المزارع القضاء واتلفت مساحات واسعة من الاراضي الزراعية⁽²⁹⁾.

أصدرت الحكومة بياناً في 8 نيسان 1928 طلبت من الفلاحين في اللواء إعلامها عن سير الجراد في مزارعهم فتمت الإجابة بتقرير مفصل من قبل أصحاب الأراضي في 11 نيسان 1928 حاولت الحكومة اتخاذ أساليب متعددة لمكافحة الجراد فأرسلت الى اللواء مأمور مكافحة الجراد أحمد أفندي وبعد أخذ المعلومات الكافية قام بجولة في المزارع التي يكثر فيها الجراد وأجرى تجربة هناك إذ قام بقتل الجراد بالنفط الأسود فنجحت تلك الطريقة نجاحاً باهراً لكنها لا تخلو من الأضرار إذ تسببت هذه الطريقة بإتلاف المحاصيل الزراعية⁽³⁰⁾.

ذكرت جريدة التقدم عن مطالبة وزير الري والزراعة عام 1929 سلمان البراك⁽³¹⁾، بعد انتشار موجات من الجراد النجدي في ألوية الحلة والبصرة والمنتفك والديوانية تخصيص مبلغ (50) ألف روبية تضاف وبصورة عاجلة الى الميزانية الوقفية لمكافحة الجراد في أسرع وقت ممكن⁽³²⁾.

وفي عام 1929 هجم الجراد على أغلب مناطق اللواء وحسب ما ذكرت جريدة الوطن اختلف بين قتلته وكثرته من منطقة الى أخرى إذ انتشر في نواحي الرميثة والشافعية والحمزة بصورة كبيرة بينما كان انتشاره بصورة أقل في عفك والدغارة والمليحة والشافعية والسماوة⁽³³⁾.

اتخذت الحكومة في عام 1929 إجراءات كثيرة لمعالجة الأزمة إذ أرسلت وزارة الري والزراعة مكافحين لجميع المناطق الموبوءة في اللواء وبالرغم من عملهم المستمر الا أنه لم تكن هناك نتائج ملموسة لأن قدومهم الى اللواء كان متأخراً، لذلك اتخذت عدة طرق لمكافحة الجراد في اللواء الأولى هي طريقة السموم وهي عبارة عن وضع السموم في أماكن خاصة فإذا مر الجراد عليها وأكل من تلك السموم مات على الفور إلا أن تلك الطريقة كانت غير صالحة تسببت بضرر كبير للماشية والمزارع، أما الطريقة الثانية، هي طريقة النفط الأسود بواسطة الرشاشات وذلك عن طريق رش النفط بواسطة المضخات فالجراد عندما يشم رائحته يتكدس ويموت وتعد تلك الطريقة ناجحة أما الطريقة الثالثة فكانت الطريقة الأكثر نفعاً لموت الجراد وهلاكه هي طريقة (الخنادق) عن طريق حفر خنادق كثيرة في الأرض في المناطق التي يكون فيها الجراد كثيراً تملأ الخنادق بالماء الى نصفها ثم يتم وضع النفط الأسود بمقادير معينة وغالباً ما يكون موقع هذه الخنادق باتجاه سير الجراد وعندما يصل الجراد اليها يسقط فلا يخرج لأنه فور شم الرائحة يموت وهكذا يتم القضاء عليه⁽³⁴⁾.

أفضل النتائج المستخدمة لمعالجة هذا الوباء في ناحية الحمزة يرجع الفضل في ذلك الى اهتمام مدير ناحيتها يونس أفندي الذي عمل على إفراغ المدينة من الموظفين باستثناء الأعداد الضرورية اللازمة للمكافحة وكذلك هو الحال بالنسبة الى ناحية الشافعية نجحت الطريقة المتبعة أيضاً أما في النواحي الأخرى ففي الرميثة وجد في أراضي حميدي جميلة ومضخة محمد النصراوي وفي السماوة وجد في أراضي السيد طفار⁽³⁵⁾. تسببت بأكل جميع أوراق البساتين والزرع⁽³⁶⁾.

عدت جريدة الرافد أن الجراد من أشد الآفات الزراعية فتكاً بالاقتصاد العراقي أثناء مدة الحكم الوطني⁽³⁷⁾. إذ انتشر بصورة هائلة في عامي (1929-1930) مسبباً أضراراً كبيرة دمرت المحاصيل الزراعية في لوائي المنتفك والديوانية والأقضية والنواحي التابعة لهما وعلى الرغم من وجود موظفي مكافحة الا أنها فتكت عام 1930 بالمزارع القريبة من مركز لواء الديوانية العائدة الى محمد الغنام والسيد حمودي من كبار مزارعي اللواء⁽³⁸⁾.



ب- المشاكل البشرية:

من المعوقات المهمة التي تسببت بمشكلة أخرى أمام الإنتاج الزراعي هي مشكلة السخرة او اخر عام 1928 والقيام بتكليف الفلاحين بأعمال خدمية شاقة منها قسراً يترك الفلاحون أعمالهم الزراعية لمدة طويلة جداً من أجل القيام ببناء القناطر والسدود، وطرق السيارات وقد سبق لعشائر الشامية وأبي صخير القيام بأعمال السخرة من أجل انشاء طريق السيارات بين الديوانية و أبي صخير، وقد تعمدت الحكومة وبعض شبوخ العشائر الى إذلال الفلاحين، وقد ظهرت مطالبات عدة لإلغاء السخرة ورفعت عرائض الاسترحام الى الوزراء والمسؤولين في الحكومة العراقية من أجل تخليص الفلاحين من خطر السخرة التي شلت أيدي الفلاحين عن العمل في اراضيهم الزراعية حتى صارت مهددة بخطر الافلاس إذ لم يتمكن الفلاحون من جمع محاصيلهم ونقلها الى حيث تُباع وبالتالي عجز الفلاح عن تسديد الضريبة التي في ذمته بسبب انشغاله وبالرغم من كل المطالبات والدعوات لإلغاء السخرة الا أنها لم تنجح⁽³⁹⁾.

المحور الثالث: الري

العراق بلد زراعي يخترق سهوله من الشمال الى الجنوب نهران عظيمان هما دجلة والفرات، فيزيدان من خصوبة أرضه ويجعلانه من أغنى بقاع العالم⁽⁴⁰⁾.

تعود اعمال الري الحديث في العراق الى عام 1908، عندما انتدبت الدولة العثمانية السير ويليم ويلكوكس (wiliam willcocks)⁽⁴¹⁾، ليقدم لها تقرير عن مشاريع الري في العراق التي يقترح انشاءها وعن الامكانيات الزراعية وبعد دراسته للوضع رفع تقريره الى استانبول اذ اقترح انشاء سدة الهندية⁽⁴²⁾ عام 1911 على نهر الفرات في جنوب المسيب لتأمين المياه لشط الحلة والجدول المتفرعة منه تعدت بانشائها شركة جاكسون الانكليزية التي اتمت انجاز هذا المشروع عام 1913⁽⁴³⁾.

بعد الاحتلال البريطاني للعراق اهتم البريطانيون باستغلال مياه نهري دجلة والفرات وتشجيع الزراعة من اجل سد حاجة الجيش من المحاصيل الزراعية لذا قامت ببعض الاعمال لمنع الفيضانات وقامت الادارة البريطانية بتأسيس دائرة الري عام 1918 على هيئة وحدة عسكرية تعمل تحت اشراف العميد لويس (Louis) واللجنة الزراعية، واناظت بها مهام صلاحيات تطوير شبكات الري وصيانتها والسيطرة على الملاحة والري في القنوات الكبرى⁽⁴⁴⁾.

وبعد تأسيس الحكم الوطني عام 1921 تم تنظيم دائرة الري وأعيد العمل بها كدائرة مستقلة ضمن إطار دائرة الأشغال والمواصلات التي، اشتملت على شعب الذاتية التحرير الاوراق المحاسبة وقسم الصيانة والبناء وقسم الاراضي، ووضعت تحت اشراف مكتب وزير الاشغال والمواصلات وفي عام 1925 فك ارتباطها بالوزارة والحقت بوزارة المعارف⁽⁴⁵⁾.

تتمثل واجباتها في الإشراف على توزيع المياه على قنوات الري وتقديم المساعدة والمشورة الفنية حول طرق الري السليمة، ومراقبة مياه الفيضانات وإنشاء الأرضية، مسح وصيانة وحفر القنوات بالتعاون مع دائرة الري ومراقبة السدود وصيانتها وتقوية الضفاف، يتألف التشكيل الإداري لهذه الدائرة من مدير مسؤول أمام وزارة الأشغال والمواصلات يساعده عدد من المهندسين والمختصين بأعمال الري وشق ومسح القنوات وعدد من الموظفين المراقبين للأعمال الكتابية⁽⁴⁶⁾.

تتكون مياه لواء الديوانية من الأهوار⁽⁴⁷⁾. والانهار ومن أهم الأهوار في لواء الديوانية، هور الشامية الذي يقع على الضفة اليسرى من نهر الشامية ويشمل هور أبين نجم⁽⁴⁸⁾. وكذلك الهور بين الكوفة والشامية يشمل هور الرغيلة الذي ينتهي عند مدينة الشناقية، وتبلغ مساحة اهوار الشامية (50) كم، هور عفك المتشكل من مياه نهر الحلة والدغارة ويقع بين عفك والديوانية، وأهوار في جنوب منطقة الشناقية منها هور الكصية، هور الله⁽⁴⁹⁾.

أ- الأنهار وتفرعاتها في لواء الديوانية:

يعد نهر الفرات العمود الفقري لشبكة الانهار في لواء الديوانية اذ يتفرع النهر الى فرعين في جنوب مدينة المسيب⁽⁵⁰⁾. الفرع الاول الشرقي يسقي اراضي الحلة والديوانية وجزء من السماوة والقرى الملحقة بها،



اما الفرع الثاني هو فرع الهندية يتجه غربا ويغذي الاراضي الواقعة على ضفتيه (51). يتجه الاول فرع الحلة نحو الجنوب الشرقي مارا بمدينة الحلة والهاشمية وبعد الهاشمية يتفرع النهر الى فرعي احدهما فرع الدغارة الذي يتجه نحو الدغارة ثم عفك ثم ال بدير اما الفرع الاخر هو نهر اليوسفية واشط الديوانية الذي يتجه نحو الحمزة الشرقي ثم الرميثة ثم يتفرع الى فرعين وهما شط الكطا، وشط ابوشويطة ثم يتشعب بوحدات الرز ويلتقي بالشطر الثاني من الفرات فيؤلفان مجرى منحنيًا بين الجنوب والشرق ويجري في قضاء السماوة فلاحية الخضر فالناصرية (52).

اما فرع نهر الهندية فكان يتجه غربا مارا بمدينة الهندية ثم بعد ذلك بمدينة الكفل (53)، والى الجنوب من الكفل في الضفة اليسرى يتفرع الى فرعين الفرع الاول هو فرع نهر الشامية اما الفرع الثاني فهو فرع نهر الكوفة، ويكون نهر الشامية مجرا شرقا مارا بالمدن والاهوار تأخذ مياهها منه وبعد خروجه من بلدة الشامية مارا بأأم شواريف (54).

يصل أراضي غماس ومن هناك يتفرع النهر الى فرعين الاول فرع النغيشية والفرع الثاني غماس ويلتقي هذان الفرعان مع نهر الكوفة في أعالي الشناقية (55).

امافرع نهر الكوفة يتجه غرب مدينة الكفل ويمر بمدينة الكوفة، ومن ثم يمر بمدينة الجعارة، وبعد خروجه من الجعارة ينقسم الى فرعين الاول هو نهر السويرية اذ يتفرع الى عدة فروع وبعد التقاء تلك الفروع لتكون مجريين الاول البعو، والثاني المشخاب، (56). اما نهر جحات (57). فهو الفرع الثاني لنهر الكوفة يتفرع من الجهة اليسرى لنهر الكوفة ويجري بمحاذاة نهر المشخاب وبعد اجتيازه الاهوار يلتقي بنهر المشخاب عنده بلدة القادسية وبعده خروجه منها عند اعالي الشناقية، يلتقي بذنائب نهر الشامية ليكون مجرى نهر الفرات يعرف بنهر الشناقية، وبعد اجتيازه مسافة جنوب مدينة الشناقية يتفرع النهر الى فرعين، الاول فرع أبي رفوش الذي ينقسم قبل دخوله مدينة السماوة الى فرعين الشرقي الشرقي يعرف بنهر السوير اما الفرع الغربي يعرف بنهر السماوة (58).

وبعد ان يجري نهر السماوة لمسافة يلتقي مع نهر الشناقية والذي يعرف بفرع العطشان، ثم يجري النهران بصورة متوازية حتى يلتقيان في شمال بلدة السماوة ويؤلفان من جديد مجرى واحد لنهر الفرات جنوب مدينة السماوة في بلدة خضر الدراجي (59).

ب- طرق الري في لواء الديوانية:

1- الري بالواسطة: يتبع الوسائل القديمة كالنواعير والكرود (60). يتم عن طريق نقل الماء من الأراضي المنخفضة الى الأراضي الزراعية بواسطة آلة بسيطة، كلفة الإنتاج الزراعي في هذا النوع من الري كون كبيرة مهما كانت الوسيلة المستعملة بسيطة، وبهذا النوع تسقى أراضي الديوانية، والحمزة والرميثة نتيجة لارتفاع جانبي النهر، كذلك تسقى قسم من أراضي الشامية وابوصخير المكونة لصدر بعض الانهار الكبيرة وتقدر مساحة الاراضي الزراعية المروية بالكرود والنوعير في لواء الديوانية (68972)مشار (61).

2- الري السحي: هذا النوع من الري يتم تجهيز المياه فيه على مدار سنة كاملة، وهو أكثر أنواع الري شيوعاً في لواء الديوانية اذ تعتمد عليه المحاصيل الصيفية. تعد ناحيتا الدغارة وال بدير في قضاء عفك من أوسع المناطق المروية سحياً وتقدر مساحتها بـ(165,000) مساحة وكذلك ناحية الرميثة في قضاء السماوة تسقى حوالي (180,000) مساحة، وكذلك تعتمد على هذا النوع من الري أراضي الشامية وابوصخير والاراضي المكونة لبعض صدور الانهار الكبيرة (62).

3- الري بالمضخات: هو من أكثر الطرق الحديثة المستعملة في الري، ابتداء استعمالها قبيل الحرب العالمية الأولى، في وقت مبكر من حقبة العشرينات لاسيما بعد عام 1924، وكان إقبال الزراع على المضخات بصورة كبيرة وذلك بسبب امتلاك الملاكين مساحات واسعة من الأراضي الزراعية فضلاً عن انخفاض مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات (63). شجعت الحكومة العراقية على استعمال المضخات لاسيما بعد إصدارها أوائل عام 1926 قانون تشويق المزارعين لاستعمال المضخات بموجب هذا القانون تم اعفاء الزيادة الحاصلة في الإنتاج نتيجة لاستخدام المضخات سواء كانت هذه الأراضي مزروعة سابقاً



أو غير مزروعة من حصة الحكومة ساعد هذا القانون على سرعة انتشار المكائن الزراعية وارتفعت الاعداد المستوردة منها لاسيما خلال الاعوام 1926-1929⁽⁶⁴⁾.

ذكرت جريدة العراق بعد انتشار المضخات في لواء الديوانية، صار معظم المزارعين في غنى عن وسائل السقي الأخرى كالكرود والنواعير وغيرها وذلك بسبب الأرباح الكبيرة التي كانت تأتي بها المضخات فالمضخة التي قوتها (28) حصاناً كانت حاصلاتها في العام الماضي (100) طن من الحنطة و(60) طناً من الشعير⁽⁶⁵⁾. كما وبلغت مساحة الاراضي الزراعية التي تعتمد على المضخات في شط الدغارة والمدن التي تقع على مثل الدغارة وعفك وال بدير (35,000) مشارة ، اما في قضائي الشامية وأبو صخير فبلغت مساحة الاراضي (430,000) مشارة⁽⁶⁶⁾. أشارت جريدة التقدم الى ازدياد عدد المضخات في العراق عام 1929 إذ بلغ عدد المضخات التي يمتلكها الاهالي في لواء الديوانية والتي تم تنصيبها على فرع الهندية (120) مضخة اما عدد المضخات المنصوبة على فرع نهر الفرات في الحلة (149)، وبلغ مجموع المضخات المنصوبة على نهري دجلة والفرات ما يقارب (2047) مضخة⁽⁶⁷⁾.

نصب أهالي المدن مضخات وذلك باتفاقهم مع الشيوخ والسراكيل⁽⁶⁸⁾، إذ يقوم الأهالي بتجهيز الماء ويجهز هؤلاء الأرض والفلاحين ثم يتقاسم الإنتاج الطرفان، أما بشرائهم الأرض وزرعها على حسابهم إلا أن حركة الارواء بالمضخات واجهت مشكلة في الأعوام الأخيرة وذلك لبقاء مسائل حقوق التصرف بالأراضي متعلقة مما تسبب بمشاكل كبيرة للمزارعين وأصحاب المضخات لاسيما قلة وجود العمال الذين يعملون في إصلاح المضخات فضلاً عن جهل الفلاح وهبوط أسعار المحاصيل الزراعية وغلاء الأدوات الزراعية مما أدى ذلك الى شل حركة استعمال المضخات⁽⁶⁹⁾.

وهنا أهم المشاكل التي كانت تواجه أصحاب المضخات في لواء الديوانية هي الرسوم الباهظة المفروضة عليهم لذلك رفع مجموعة من الزراع في اللواء العرائض الى متصرف اللواء محمود الطبقجلي ونسخة منها الى وزارة المالية يشكون فيها من ثقل الرسوم الباهضة وعند زيارة الملك فيصل الى اللواء عام 1929 واطلاعه على تردي حالة الفلاح قرر خفض نسبة المقطوع الى (40) روبية يشمل جميع المحاصيل الزراعية اعتباراً من عام 1929 وابقائه نافذ لمدة عام واحد على ان يتم تطبيقها في اقصية الديوانية وعفك والسماوة فقط استمر الفلاحون يدفعون هذا المقطوع على الرغم من تردي حالة الزراعة والأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929⁽⁷⁰⁾.

تطرقت جريدة النهضة العراقية عن استياء أهالي لواء الديوانية بصورة عامة واهالي قضاء السماوة بصورة خاصة من قلة المياه في أنهارهم بسبب عدم توزيع المياه بطريقة صحيحة في صدر الهندية الى فرعي الحلة والهندية ، لذا صارت مياه الفرات عاجزة عن سد حاجة الفرات الأوسط، فالديوانية الذين يزرعون على فرع الحلة واهالي قضاء الذين يزرعون على فرع الهندية يستغيثون من قلة مياههم بسبب عدم وجود رقابة على هذه المزارع التي على الرغم من كثرتها إلا أنها ليس لها مرجع فني ترجع إليه⁽⁷¹⁾.

ج- السدود والنواظم:

أقرت الحكومة العراقية عام 1923 قانون الري والسدود، نص هذا القانون على توزيع المياه وتنظيمها وصيانة الجداول والسدود، تم تطبيق هذا القانون وسريان مفعوله في جميع الأولوية العراقية عام 1926⁽⁷²⁾.

الخاتمة

كان للصحافة دوراً بارزاً في نقل أخبار اللواء لاسيما في جانب الزراعة والري، إذ تطرقت الصحف العراقية الى اهتمام الحكومة بالجانب الزراعي وذلك عن طريق تشجيع وزارة الري والزراعة المزارعين على توسيع الزراعة ووقايتها من الافات الزراعية وتحسين طرق أنماؤها عن طريق جلب كميات كبيرة من الحبوب الجيدة واصلاح الاراضي الزراعية وجعلها صالحة للزراعة وادخال المكنة الزراعية لتحسين عملية الحراثة والقضاء على الاساليب البدائية المتبعة في الحراثة وانشاء الجمعية الزراعية لرفع مستوى اللواء الاقتصادي نظراً لاهمية اللواء من الناحية الزراعية فهو يعد اهم لواء زراعي في العراق، وبالرغم من الاساليب المنيعه الا انها بقيت تعاني من الكوارث الطبيعية كالفيضانات



والافات الزراعية فضلاً عن المشاكل الاخرى كالسخره التي كلفت بها الحكومة الفلاحين للعمل في بناء السدود والقناطر مما ادى الى اهمالهم لمزارعهم لذلك اشارت الصحف العراقية الى الاهتمام بالري من قبل الحكومة عن طريق أنشاء النواظم والسدود منها نواظم الديوانية ونواظم الدغارة والعديد من السدود كسدة ابي جدوع وكان لغرض منها رفع مناسيب المياه والنهوض بالواقع الزراعي.

الهوامش

- (1) عبد الله صالح، المجتمع الريفي وأبرز مشاكل الزراعة، (بغداد، 1979)، ص6.
- (2) سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في العراق، المطبعة الامريكية، (بيروت - 1938)، ص151.
- (3) عبد العال وحيد العيساوي، التطورات الاجتماعية والاقتصادية في لواء الديوانية (1927-1931) دراسة وثائقية، مجلة كلية التربية، جامعة الكوفة، العدد 52، 2019، ص60.
- (4) أحمد فهمي، تقرير حول العراق، المكتبة العصرية، (بغداد: 1926)، ص 192؛ الحكومة العراقية الدليل الرسمي لسنة 1936، ص682.
- (5) حسن علي عبدالله السماك، عشائر منطقة الفرات الاوسط 1924_1941، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1995، ص14-15.
- (6) مشاركة: مقياس يستعمل بين الفلاحين ويطلق على أرض مساحتها (100) ذراع طولاً ومثلها عرضاً وهذا المقدار يعادل مساحة (2500 م²). للمزيد ينظر: أحمد فهمي، المصدر السابق، ص135.
- (7) أحمد فهمي، المصدر السابق، ص91، 92.
- (8) صلاح هادي تومان المخاضري، عفك في العهد الملكي 1921-1958م، رسالة ماجستير غير كلية التربية، جامعة القادسية، 2016، ص 143؛ علي ابراهيم الظفيري، السماوة 1921-1945، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2010، ص91.
- (9) المفيد، السنة الثانية، العدد 178، 2 آب 1925.
- (10) أحمد فهمي، المصدر السابق، ص92؛ حسن عبد الله السماك، المصدر السابق، ص16.
- (11) دليل المملكة العراقية لسنة 1935-1936، مطبعة الأمين، (بغداد: 1930)، ص590؛ وادي العطية، تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً، المطبعة الحيدرية، (النجف: 1954)، ص196.
- (12) احمد عبد الرسول الشجيري، قضاء الشامية خلال العهد الملكي 1921-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، 2011، ص99.
- (13) علي ابراهيم الظفيري، السماوة 1921- دراسة تاريخية 1945، ص192.
- (14) عبد العال وحيد العيساوي، التطورات الاجتماعية والاقتصادية في لواء الديوانية، ص267.
- (15) المفيد، السنة الثانية، العدد 2002، 21 أيلول 1924.
- (16) أمنة سعدون الناشي، متصرفية الديوانية في عهد الانتداب البريطاني 1920-1930، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية، جامعة القادسية، 2012، ص204.
- (17) المفيد، السنة الثانية، العدد 189، 5 أيلول 1924.
- (18) العراق، السنة السادسة، العدد 1451، 9 آب 1925؛ التقدم، السنة الأولى، العدد 72، 7 شباط 1927؛ العراق، السنة السابعة، العدد 2389، 7 شباط 1927.
- (19) العراق، السنة الثانية عشر، العدد 3674، 3 آب 1932.
- (20) دنائب: هي المنطقة التي ينتهي عندها النهر الرئيسي وبصورة خاصة إذا تشعب الى عدة شعب في نهايته وحالياً تستعمل كلمة (بزايض) للتعبير عن نفس المعنى. ينظر: عبد العزيز حميد الحثيثي، نظام الري على تهر الديوانية والدغارة واثره على الزراعة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1961، ص25.
- (21) العراق، السنة الثانية عشر، العدد 3674، 3 أيار 1932.
- (22) الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936، ص798.
- (23) النهضة العراقية، السنة الثانية، العدد 281، 18 كانون الأول 1928.
- (24) النهضة العراقية، السنة الثانية، العدد 353، 17 آذار 1929؛ الاستقلال، السنة التاسعة، العدد 1457، 19 آذار 1929، والعدد 1463، 26 آذار 1929.
- (25) النهضة العراقية، السنة الثانية، العدد 326، 27 آذار 1929؛ النهضة العراقية، السنة الثانية، العدد 365، 31 آذار 1929.
- (26) سعيد حمادة، المصدر السابق، ص219.



- (27) الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1930 (مطبعة الحكومة، بغداد، 1930)، ص121.
- (28) النهضة العراقية، السنة الأولى، العدد 52، 11 آذار 1928.
- (29) النهضة العراقية، السنة الأولى، العدد 64، 28 آذار 1928.
- (30) النهضة العراقية، السنة الأولى، العدد 85، 22 نيسان 1928.
- (31) سلمان البراك: ولد عام 1880 في ناحية الشوملي التابعة لقضاء الحلة، دخل المدرسة الرشدية في الحلة، ثم أكمل دراسته في اسطنبول، كان له دور كبير في ثورة العشرين، انتخب نائباً عن الحلة في عشر دورات نيابية، انتخب رئيساً للمجلس النيابي العراقي 1934-1943، عين وزيراً للزراعة والري في وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة عام 1928، وزيراً للاقتصاد في الوزارة السعيدية السابعة عام 1942 والثامنة عام 1943، توفي في بغداد في 11 شباط 1949، للمزيد ينظر: مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج2، رياض الرئيس للكتب والنشر، (عمان : د.ت)، ص50.
- (32) التقدم، السنة الأولى، العدد 130، 19 نيسان 1929.
- (33) الوطن، السنة الأولى، العدد 9، 12 أيار 1929.
- (34) الوطن، السنة الأولى، العدد 21، 30 أيار 1929؛ والعدد 23، 30 حزيران 1929.
- (35) السيد طفار السيد جعفر: ولد عام 1825 في قرية الضباع في قضاء السماوة كان والده ملاك أراضي زراعية تعلم الكتابة والقراءة في الكتاتيب على يد الملالي، أسس ديوان كبير تقصده الناس لقضاء حوائجهم، شارك في معركة الشعيبة في البصرة عام 1915، وكان له الدور البارز في ثورة العشرين توفي عام 1933، ينظر: علي صالح الكعبي، رموز العشائر العراقية، ج2، مطبعة المنار، (النجف، 2009)، ص58-59.
- (36) الوطن، السنة الأولى، العدد 21، 30 أيار 1929.
- (37) الرافدان، السنة الأولى، العدد 27، 24 آذار 1930.
- (38) الفرات، السنة الأولى، العدد 5، 15 أيار 1930؛ البلاد، السنة الأولى، العدد 161، 21 أيار 1930.
- (39) الاستقلال، السنة التاسعة، العدد 1383، 18 كانون الأول 1928؛ الاستقلال، السنة التاسعة، العدد 1388، 24 كانون الأول 1928؛ العراق، السنة الحادية عشر، العدد 3207، 20 تشرين الأول 1930.
- (40) أحمد سوسة، تطور الري في العراق، مطبعة المعارف، (بغداد، 1946)، ص1.
- (41) السير ويليم ويلكوكس: ولد عام 1852، في الهند، وتلقى دراسته جامعة روكي في الهند، قضى 14 عام في مزاوله هندسة الري في الهند، حاز على ثقة الاوساط العلمية، وعندما كانت الحكومة العثمانية تنوي اصلاح امبراطوريتها وأدخل اصلاحات شاملة، والاستعانة ببعض الخبراء فأخترته للعمل في الاستانة كمشاور فني لها، ثم ارسل الى مصر لتتظيم شؤون الري، انشأ سدة أسوان وبعدها ارسل الى العراق توفي عام 1932، للمزيد ينظر : احمد سوسة، تطور الري في العراق، ص 78.
- (42) سدة الهندية: هي اول مشروع ري حديث تم انشائه عام 1913 على نفقة الدولة العثمانية من قبل شركة انكليزية، كان الغرض منه رفع مناسيب المياه في مقدمة السدة من اجل استثمار اراضي العراق استثمارا اقتصاديا، احمد سوسة، وادي الفرات ومشروع سدة الهندية، مطبعة المعارف، (بغداد: 1945)، ص 269، 295.
- (43) احمد سوسة، تطور الري في العراق، ص 76.
- (44) جنان نصر حميد المسعودي، الزراعة والري في عهد الانتداب 1921-1932، مجلة نسق، المجلد 39، العدد 2، 2023، ص 650.
- (45) عدنان هريز الشجيري، النظام الاداري في العراق 1920-1939 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2005، ص142.
- (46) عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق ج2، مطبعة النجاح (بغداد، 1953)، ص112؛ أحمد خليف العفيف، التطور الاداري للدولة العراقية في عهد الانتداب البريطاني 1922-1932، دار جرير للنشر والتوزيع، (عمان: 2008)، ص233-234.
- (47) الأهوار: هو مصطلح يطلق على الأراضي الواسعة المتسعة الأرجاء يجتمع فيها ما يفضل من سقي الحاصلات أو فيض من الأنهار. ينظر: احمد فهمي، المصدر السابق، ص137.
- (48) هور ابن نجم: يقع في الجهة الشرقية من شط الشامية الحالي تزداد مياهه في موسم الفيضان وهو هور واسع تبلغ مساحته الألف من الدونمات، وكان موجود منذ عام 1706 ومصدر مياهه آنذاك من الجداول والنهيرات الآخذة من نهر الرماحية، ولما ظهر نهر الشامية صار يتغذى منه عن طريق جدولي المهناوية والعقر، واتسعت رقعته وقامت على حافته الجنوبية قرية أم البعور التي صارت لاحقاً مركزاً لقضاء الشامية عام 1896. للمزيد ينظر: حمود الساعدي، بحوث، عن العراق وعشائره، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، (النجف: 1990)، ص77، 78.
- (49) حسن علي عبدالله السماك، المصدر السابق، ص13؛ احمد فهمي المصدر السابق، ص 122؛ النهضة العراقية، السنة الاولى، العدد 32، 21 تشرين الاول 1927



- (50) المسيب، مدينة تقع على ضفاف نهر الفرات، توسعت بمرور الزمن حتى صنف عام 1869 من الناحية الادارية (بناحية)، تتبع قضاء الحلة تم إلحاقها عام 1872، بقضاء الهندية لقرب المسافة بينهما، وبعد ذلك تم ربطها بقضاء كربلاء، للمزيد من المعلومات، ينظر: سامي ناظم المنصوري، المعجم الكبير للوحدات والتقسيمات الادارية العربية في الوثائق العثمانية، الدار العربية للموسوعات، (بيروت: 2018)، ص 416.
- (51) كاظم عبد الزهرة الميالي، السياسة العثمانية في تطبيق قانون الطابو واثارها على استقرار عشائر لواء والحلة 1869-1914، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، ص 11.
- (52) عبد الجبار الفارس، عامان في الفرات الأوسط، مطبعة الراعي، (النجف: 1934)، ص 23؛ النهضة العراقية، السنة الاولى، العدد 30، 17 تشرين الاول 1927.
- (53) الكفل، ناحية ترتبط بقضاء الهندية التابع للواء كربلاء، استحدثت اداريا عام 1873، سميت بهذا الاسم لوجود قبر النبي حزقيال (عليه السلام) فيها، صنف الدرجة الادارية للناحية عام 1907 بالصنف (3)، للمزيد ينظر: سامي ناظم المنصوري، المعجم الكبير، ص 383.
- (54) ام شواريف، قرية اصبحت اداريا مركزا لناحية غماس، ينظر، سامي ناظم المنصوري، المعجم الكبير، ص 42.
- (55) احمد سوسة تطور الري في العراق، ص 112؛ النهضة العراقية، السنة الثانية، العدد 31، 19 تشرين الاول 1927.
- (56) احمد سوسة، تطور الري في العراق، ص 114؛ النهضة العراقية، السنة الثانية، العدد 31، 19 تشرين الاول 1932.
- (57) جحات: كان يسمى سابقاً نهر البكرية وفي عام 1914 سمي بذلك الاسم نسبة الى صاحب الأرض الذي ظهر فيها وهو جحات بن علوان البخترى، ينظر: حمود الساعدي، المصدر السابق، ص 26.
- (58) كاظم عبد الزهرة الميالي، المصدر السابق، ص 43.
- (59) احمد سوسة، تطور الري في العراق، ص 121؛ النهضة العراقية، السنة الاولى، العدد 31، 19 تشرين الاول 1927.
- (60) الكروند: مفردا كرد، وهو نوع من أنواع دواليب الماء يستعمل لإسقاء الأراضي المرتفعة في سواحل أو حافات الأنهار. للمزيد ينظر: أحمد فهمي، المصدر السابق، ص 134.
- (61) حسن عبد الله السماك، المصدر السابق، ص 12-13؛ احمد فهمي، المصدر السابق، ص 6.
- (62) أحمد سوسة، المصدر السابق، ص 92-101.
- (63) متي عقراوي، العراق الحديث تحليل لأحوال العراق ومشاكله السياسية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والتربوية، ترجمة: مجيد خدوري، ج 1، مطبعة العهد، (بغداد: 1936)، ص 124.
- (64) عماد أحمد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق 1914_1932، (بغداد: 1987)، ص 216؛ أحمد سوسة، المصدر السابق، ص 80.
- (65) العراق، السنة السابعة، العدد 1920، 21 آب 1926.
- (66) أحمد سوسة المصدر السابق، ص 105_106.
- (67) التقدم، السنة الاول، العدد 72، 7 شباط 1927؛ امنة سعدون عباس الناشي، المصدر السابق، ص 192.
- (68) السركال: كلمة فارسية تعني رأس العمل، وهو الشخص الذي يختاره الإقطاعي للإشراف على كافة الأعمال الزراعية ومراقبة أعمال الفلاح وصولاً الى جمع المحصول وقسمته، وكانت حصته تقدر بـ(5%) من الانتاج، ويعرفون عند الحكومة كالمختارين، ينظر: عماد الجواهري، المصدر السابق، ص 394-477.
- (69) متي عقراوي، المصدر السابق، ص 124.
- (70) البلاد، السنة الأولى، العدد 21، 2 نيسان 1930.
- (71) النهضة العراقية، السنة الأولى، العدد 271، 16 كانون الأول 1928.
- (72) أحمد سوسة، المصدر السابق، ص 94.